**جامعة حمّة لخضر الوادي**
**كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية**
**شعبة التاريخ**
**السنة الثالثة تاريخ عام**
**مقياس تاريخ الحركة الوطنية 1919-1954**
**الدكتور: عثمان زقب**

# المحاضرة الرابعة: مواقف السلطات الاستعمارية من النشاط السياسي للحركة الوطنية 1919-1939.

## تمهيد

1-النفي والإبعاد
2-السجن وفرض الرقابة والإقامة الإجبارية
3-تشويه سمعة الزعماء السياسيين:
4-التضييق على الصحافة الجزائرية الوطنية
5-المشاريع الدعائية والإصلاحية
6-اعتماد سياسة فرّق تسد:

## استنتاج

**تمهيد:**

قابل النشاط السياسي الفاعل للحركة الوطنية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين؛ سياسة فرنسية جمعت بين القمع والتعسف وكذا الدعاية والخداع من خلال الإصلاحات الشكلية التي لم تعالج عمق مشكلة الجزائر المسلمة.

لقد تنوعت أساليب الإدارة الاستعمارية في التعامل مع نشاط الحركة الوطنية الجزائرية بين القمع تارة والمراوغة ولغة الإصلاحات الدعائية تارة أخرى.

**1-النفي والإبعاد:**

لم يكن النفي والإبعاد بالسياسة الفرنسية والإجراء العقابي الجديد بل دأبت الإدارة الاستعمارية على استعماله كإجراء عقابي منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر واستمرت في استعماله مع زعماء ونشطاء الحركة الوطنية.

إن انزعاج الفرنسيين من نشاط الأمير خالد ومطالبه السياسية ترجم في الواقع من خلال صدور قرار بنفيه من الجزائر في 1923؛ بتهمة القيام بأعمال معادية لفرنسا[1]. كما تعرض الأمير خالد إلى العديد من المضايقات من طرف الفرنسيين رغم استقامته من حيث احترامه للقوانين بحكم معرفته الجيدة بالنظام السياسي في فرنسا وتشريعاتها من خلال انتسابه للمؤسسة العسكرية الفرنسية قبل تقاعده؛ حيث حرمه الفرنسيين من مرتب تقاعده حسب شهادته خلال محاكمته في الإسكندرية بمصر من طرف المحكمة القنصلية الفرنسية في 25 أوت 1925 بسبب اتهامه بالهروب من منفاه لكن من خلال استئناف الحكم في محكمة اكس بروفانس أطلق سراحه لكن لم يسمح له بالدخول إلى الجزائر وقضى بقية حياته في المنفى بدمشق (سوريا) في التاسع من جانفي 1936[2].

**2-السجن وفرض الرقابة والإقامة الإجبارية:**

عمدت الإدارة الاستعمارية على استعمال السجن والرقابة والإقامة الجبرية كأداة ووسيلة عقابية وقمعية في وجه زعماء ومناضلي الحركة الوطنية خاصة الاستقلاليين والإصلاحيين للحدّ من خطورتهم.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، الجزء 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 364.

[2] نفسه، ص 368.

ففي 14 ماي 1935 حاكمت فرنسا مصالي الحاج ورفاقه بتهمة إنشاء منظمة سرية غير قانونية وحكم عليه بسنة سجن وغرامة مالية وستة أشهر لرفقائه وغرامة مالية،غير انه تمكن من الفرار إلى سويسرا حيث التقى بشخصية شكيب ارسلان هناك بمناسبة انعقاد المؤتمر الإسلامي الأوروبي في شهر سبتمبر 1936.

تمّ توقيفه في 27 أوت 1937 بتهمة تأسيس حزب منحل وحكم عليه بسنتين. في هذه الظروف أسس حزب الشعب جريدة البرلمان الجزائري والتي كانت تحرر في سجن الحراش وتطبع وتوزع خارجه حيث صدر أول عدد منها في 18 ماي 1939 وكانت جريدة نصف شهرية وطنية دافعت عن حقوق الجزائريين. في 27 أوت 1939 خرج مصالي الحاج من السجن مواصلا نشاطه الوطني.

عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى قررت فرنسا حل حزب الشعب الجزائري في 26 سبتمبر 1939 وإلقاء القبض على زعيمه مصالي الحاج ومنع صحيفتيه الأمة والبرلمان الجزائري من الصدور. كما حكم عليه في 28 مارس 1940 بالأشغال الشاقة لمدة 16 سنة

في 24 افريل 1940 أطلق سراح مصالي الحاج لكن الإدارة الفرنسية وضعته تحت الإقامة الجبرية والمراقبة بمنطقة قصر البخاري، ولم ترفع عليه الإجراءات العقابية بشكل نهائي سوى بعد نهاية الحرب في سنة 1946.

**3-تشويه سمعة الزعماء السياسيين:**

إن فكرة تشويه سمعة الوطنيين الجزائريين لم ترتبط كذلك بالحركة الوطنية بل وظفها الفرنسيين من خلال المدرسة التاريخية الاستعمارية خلال القرن 19 في وصف العنصر الجزائري والعربي في كتاباتهم بأبشع الأوصاف لتبرير الاحتلال وأحقية الغازي في الارتقاء بهم إلى مصاف المدنية والحضارة وهي في حقيقة الأمر نظرة دونية عنصرية.

ضمن هذا الإطار نجد أن الأمير خالد قد عانى من كيد المعمرين والنواب الحاقدين الذين كانوا يتحينون المناسبات للنيل منه ومن أفكاره وهويته؛ والتي كان يرد عليها خاصة في جريدة الإقدام[3].

كان نجم شمال إفريقيا بدوره يتعرض للقمع والتضييق والمضايقات من طرف الفرنسيين خاصة صحفه؛ واتهام زعمائه بشتى التهم؛ حيث كتبت ضمن هذا السياق مجلة إفريقيا الفرنسية سنة

---

[3] محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1985، ص ص 86-87.

1928 تقول:"إن النجم كان جماعة من الدعاة الثوريين الذين يأخذون تعليماتهم من الحزب الشيوعي الفرنسي"[4].

**4-التضييق على الصحافة الجزائرية الوطنية والعمل الحزبي الوطني:**

مضايقة النشاط الصحفي لأقلام الحركة الوطنية وأحزابها كانت أيضا محل تضييق ومتابعة وتعسف للتقليل من تأثيرها. من ذلك إصدار قرار بمحكمة السين يقضي بحل النجم في 20 نوفمبر 1929، وهذا ما ساهم في اضطهاد زعمائه ومنع جريدته من الصدور[5]. ثم لاحقا صدور قرار بحل حزب الشعب الجزائري عشية الحرب العالمية الثانية سبتمبر 1939.

كما تعرضت جمعية العلماء المسلمين للتضييق والمراقبة مع تعطيل صحفها واعتقال قادتها وفرض الإقامة الإجبارية والبعض منهم. حيث يقول الشيخ بن باديس:"لقد لقيت هذه الجمعية الإصلاحية من الحكومة العنت والبلاء".

**5-المشاريع الدعائية والإصلاحية:**

**1-احتفالية مئوية احتلال الجزائر:**

بدأت فصول هذه الاحتفالية منذ 1جانفي إلى 5 جويلية 1930 للاحتفال بمئوية احتلال الجزائر في إجراء استفزازي لمشاعر الجزائريين من خلال تعمد استعراض فرقها العسكرية على نمط فرق جيش الحملة الفرنسية الذي اسقط مدينة الجزائر في 5 جويلية 1830؛ من حيث الملابس والأسلحة والموسيقى ووسائل النقل. بالطبع هذا العمل مقصود ولم يكن بريء لإحداث الصدمة للحركة الوطنية الجزائرية الناشئة من خلال تذكيرهم بهزائمهم أمام الفرنسيين. كما سارت على هذا المنوال الخطابات والتصريحات التي احتفلت حسب زعمها بمائة سنة من الانجازات الحضارية الفرنسية في الجزائر.

إن هذه الاحتفالية التي كان يعتقد منها أن تحدث مفعولا سلبيا؛ قد أنتجت عكس ذلك فربّ ضارة نافعة؛ حيث تحولت هذه المسرحية الهزلية إلى فتيل أوقد وحرّض الجزائريين لضرورة النهوض بأنفسهم لمسح هذا العار لما أحدثته من ردود عديدة من طرف تيارات الحركة الوطنية خاصة الاستقلالية والإصلاحية منها.

ضمن هذه الردود نجد تصريح توفيق المدني الذي قال:"إن احتفال الفرنسيين بمرور قرن على احتلالهم ارض الجزائر قد قدّم القضية الجزائرية عشرين سنة على الأقل". ومثلما يقول الدكتور

---

[4] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص ص 378-377.

[5] نفسه، ص ص 381-382.

تركي رابح فان هذه الاحتفالات كانت "نقطة تحوّل في تاريخ الجزائر الحديث لأنّها أيقظت من كان نائما ونبّهت من كان غافلا فأحسّ المفكرون في الجزائر بضرورة التكتل والعمل المثمر"[6].

**2-مشروع بلوم فيوليت 1935:**

مع تزايد النشاط السياسي للحركة الوطنية الجزائرية بداية الثلاثينات سعت الإدارة الاستعمارية لاحتواء هذه اليقظة ومحاولة كبح جماحها من خلال لعبة الإصلاحات والمناورات السياسية كمسكنات لمعالجة أوضاع فرنسا في الجزائر.

بعد وصول الجبهة الشعبية اليسارية للحكم بقيادة ليون بلوم (Léon Blum)، حاولت التعامل مع مطالب الجزائريين من خلال إعادة بعث مشروع بلوم فيوليت اليساري والذي كان حاكما عاما سابقا للجزائر سنة 1927. حيث طلب منه أن يعيد صياغة مشرعه الإصلاحي الإدماجي تحت اسم جديد مركّب في عملية استنساخ للمشروع القديم تحت اسم "**مشروع بلوم فيوليت**" وتضمن النقاط التالية:

1-إدماج الجزائر في فرنسا كمقاطعة فرنسية.

2-تقسيم الجزائريين إلى فئتين: الأولى فئة تمنح لها الحقوق الفرنسية بما في ذلك الجنسية وهي الفئة المثقفة حيث يسمح لها بالانتخاب في القسم الأول مع الفرنسيين وتختار من بين حاملي الشهادات والموظفين وقدماء الجنود. أمّا الثانية فلا تعطى هذه الحقوق وتمثل غالبية الشعب حيث تنتخب في القسم الثاني.

3-القيام بإصلاح زراعي وتعليمي في الجزائر لصالح الأهالي.

4-إلغاء المحاكم الخاصة وإنشاء مجلس استشاري للجزائريين.

كان الهدف من هذا المشروع هو مساهمة الجزائريين في مجالس النيابة الفرنسية وإمكانية التجنيس للمثقفين غير أن هذا المشروع طلّ حبرا على الورق لكونه قوبل بمعارضة شديدة من طرف المستوطنين الأوروبيين النافذين في السياسة الفرنسية مما أدى إلى رفضه من طرف البرلمان الفرنسي لاعتبارات عنصرية وحضارية واستعمارية ودينية صليبية.

**6-اعتماد سياسة فرّق تسد:**

هو أسلوب قديم متجدد كانت دوما تنتهجه إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر بضرب تيارات الحركة الوطنية بعضها ببعض خاصة بين التيارين الإدماجي والإصلاحي ومابين الاستقلالي والحزب الشيوعي الجزائري ومابين الإدماجي والاستقلالي؛ لذا نلاحظها تقرّب إليها بمعاملة

---

[6] تركي رابح، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، ط2، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

تفضيلية الاندماجيين وتصفهم بالمعتدلين وتستهدف بالقمع والتعسف الاستقلاليين والإصلاحيين على أنهم متطرفين باستغلال التباينات الموجودة بين تيارات الحركة الوطنية الجزائرية. وتتضح هذه السياسة التمييزية التحريضية أكثر خلال الانتخابات المحلية.

لقد نجح الفرنسيين في تفجير التوافق الذي حصل بين معظم تيارات الحركة الوطنية في المؤتمر الإسلامي 1936؛ بل وربما افتعال حادثة اغتيال المفتي كحول ومحاولة إلصاق التهمة بالطيب العقبي وعباس التركي من جمعية العلماء اللّذين تمّ اعتقالهما في 2 أوت 1936 الذي عقد فيه التجمع الكبير التقييمي الملحق بالمؤتمر الإسلامي ما جعل الدكتور بن جلول ينساق مع الرواية الفرنسية وأدان في تصريحات له جمعية العلماء بمقتل المفتي كحول، بغرض إضعاف التيار العربي الإسلامي حيث تصدت له الجمعية بقوة من خلال صحفها ففقد بذلك التيار الاندماجي الكثير مما كسبه خلال المؤتمر الإسلامي 1936.

**استنتاج:**

في الواقع كانت السياسة الاستعمارية تعتمد أساليب مختلفة لفرملة النشاط السياسي الجارف للحركة الوطنية بانتهاج أدوات متنوعة تجمع بين القمع والتعسف أحيان والمراوغة والخداع في أحيان أخرى.